الفصل الثامن

خصوصية المكان

كان بليك روبنز البالغ من العمر 15 عامًا، يتبع كل يوم بعد المدرسة، تقليدًا متعارفًا عليه بين المراهقين. يدخل غرفة نومه، ويشغّل حاسوبه الشخصي من نوع (آبل ماك بوك)، ويبدأ تصفّح الإنترنت. حلّ واجبًا منزليًّا صغيرًا، وتفقّد تحديث الحالة على بعض مواقع التواصل، وأرسل رسائل فورية إلى أصدقائه، كاشفًا تفاصيل شخصية مع كل ضغطة على لوحة المفاتيح. بقي الحاسوب مفتوحًا في الغرفة، بينما كان والداه وأصدقاؤه يدخلون ويخرجون منها، وبينما أنهى حمّامه، وارتدى ملابسه، وحتّى عندما خلد إلى النوم.

كان حاسوب بليك أكثر من مجرد نافذة له على العالم، فقد كان نافذة للعالم يطل من خلالها على غرفة نوم الفتى أيضًا. ما لم يكن بليك يعرفه هو أن كاميرا الحاسوب الذي منحته إياه المدرسة، كانت تمعن النظر في حياته الخاصّة[1]. كان الحاسوب يلتقط صورًا من خلال كاميرته، ولقطات ممّا يعرض على الشاشة، ويرسلها إلى شبكة المعلومات الخاصة بالمنطقة التعليمية كل ربع ساعة، وعند عمليات الدخول والخروج، وكلّما تم إنهاء وضع «النوم» على الجهاز[2].

وعلى بعد خمسة أميال ونصف، كان أعضاء من دائرة الخدمات المعلوماتية في مدرسة (هاريتون) الثانوية، في مدينة روزمونت في ولاية بينسلفانيا، يطّلعون على الصور التي أُرسلت عبر الحواسيب التي منحتها المدرسة إلى طلبتها، وكانت دائرة الخدمات المعلوماتية تجمع آلاف الصور التي تُظهر الطلبة وأصدقاءهم وأفراد أسرهم والمعلمين، على الرغم من أنّ الكاميرا كانت مبرمجة؛ كي تفعّل عند سرقة الحاسوب فقط.

كتبت أماندا ويست، إحدى أعضاء فريق الخدمات المعلوماتية في مدرسة (هاريتون) الثانوية، في بريد إلكتروني: «إنه لأمر رائع، كأنّك تشاهد مسلسلاً عن منطقة لوير ميريون التعليمية». أجابت منسقة خدمات الإنترنت كارول كافيرو قائلة: «أعلم ذلك، وأحبّه!»[3].

وعندما وزّعت المنطقة التعليمية الثرية الحواسيب على معلميها وطلبتها البالغ عددهم 2,300 طالبًا وطالبة[4]، أعلن المشرف كريستوفر دبليو ماكينلي عن البرنامج وسط ضجة كبيرة، حيث قال: «سيحصل كل طالب في المرحلة الثانوية على حاسوبه المحمول الخاص، الأمر الذي يعدّ بيئة تعليمية موثوقة ومتنقلة، تتناسب والقرن الحادي والعشرين. وفي الوقت الذي تبحث فيه مناطق تعليمية

أخرى استعمال هذا النوع من التقنية، فإنّ برنامجنا في طور التطبيق فعليًّا. ليس غريبًا أنّنا نتفوّق على غيرنا، فمهمتنا في لوير ميريون هي الريادة في شتى المجالات»[5].

لم يخبر ماكينلي الطلبة وأولياء الأمور أنّ المنطقة التعليمية دفعت 143,975 دولارًا إضافيًّا[6]؛ لوضع برنامج تحكّم يمكّن المدرسة من التحكّم بالحواسيب عن بعد، وأنّها أضافت برنامجًا يُدعى (ثيفت تراك)، يفعّل كاميرات الحواسيب.

بقي أمر برنامج (ثيفت تراك) سرًّا حتى جاء اليوم الذي واجه فيه بليك إحدى أعضاء مجلس إدارة المدرسة على نحو غير متوقّع. ففي نوفمبر من عام 2009م، طلبت ليندي ماتسكو، مساعدة المدير من بليك، القدوم إلى مكتبها، وعرضت صورة عليه.

نظر إلى الصورة غير مصدق لما رآه. كانت صورة له وهو في غرفة نومه! أشارت إلى يده في الصورة واتّهمته بتناول حبوب غير قانونية[7]. تمعّن بليك في الصورة محاولاً معرفة ما الذي تقصده، وأدرك أخيرًا ما الذي كان في يده. لقد كان يأكل حلوى على شكل حبوب من نوع (مايك آند آيك)[8].

أُصيب بليك بالصدمة، وعبّر عن الأمر قائلاً: «لم أكن أتخيل يومًا أنّهم سيراقبونني في أثناء التواجد في المنزل». أثارت الحادثة غضب والديه اللذين حصلا على الصورة وعرضاها على أحد الصحفيين.

كتب مايكل سميركونيش، الكاتب في صحيفة (ذا فيلادلفيا إنكوير)، يمكن رؤية وجه بليك بوضوح، جالسًا في وضعية وكأنّه يتحدّث مع أحد[9]. كان ممسكًا بشيء يشبه حلوى (مايك آند آيك) حجمًا وشكلاً بين الإبهام والسبابة، ومن الصعب التحقّق من الأمر بصورة دقيقة. لكن ما في يد بليك لم يكن هو المسألة الرئيسة، فالسؤال هو: هل من المبرر أن تراقب المنطقة التعليمية حياة الطلبة بهذه الصورة».

كان حاسوب بليك قد التقط أكثر من أربع مئة صورة، عدا عن لقطات للشاشة تظهر كل ما كان يفعله، بما في ذلك الرسائل الفورية التي كان يرسلها إلى أصدقائه، بالإضافة إلى صور تظهره في أثناء النوم، وأخرى تظهره شبه عار بعد الاستحمام، وصور تظهر أصدقاءه ووالده[10]. وبث الحاسوب عنوان بروتوكول الإنترنت الخاص به؛ كي يتسنّى للمدرسة معرفة موقع الجهاز بالضبط[11].

قال الصحفي إنّ أكثر ما يزعج حيال الأمر هو انتهاك الخصوصية من قِبَل أطراف ثالثة جاهلة، خاصّة عندما كان كانوا يلتقطون لقطات للشاشة؛ لرؤية محتوى الحوارات التي كانت تتم بين بليك وأصدقائـه. كان نص المحادثة قد تعرّضـ للتحرير، فلم يتمكّن الصحفي من معرفة فحوى حديث بليك مع أصدقائه، حيث كتب: «أعرف المواضيع التي كنت أتحدث فيها منذ ثلاثين عامًا، قبل حتى أن تظهـر هذه التقنية: الفتيات، والرياضة، والمعلّمون، والإداريون، والحفلات، وليس بالضرورة أن تكون بهذا الترتيب»[12].

عندما انتشر خبر ما حدث مع بليك روبنز، أصبح الكثير من أولياء الأمور – خاصة أولياء أمور الفتيات – في المنطقة، قلقين من أن أبناءهم قد تعرّضوا للتجسّس أيضًا. أفادت سافانا ويليامز، طالبة في السنة الثانية من المدرسة نفسها، أنّها كانت بشكل منتظم، تُبقي حاسوبها يعمل في غرفة نومها في أثناء «تغيير ملابسي، وحل الواجب المنزلي، والاستحمام، وكل شيء»[13]. أحسّت معلّمة تُدعى كريستين جوورك بوجود أمر مريب في ما يخص حاسوبها؛ فوضعت لاصقًا على الكاميرا الموجودة فـي الحاسوب، الذي أعطته إياها المدرسة بعد أن قال لها الطلبة إنّ الضوء الأخضر الموجود على حواسيبهم، بدأ يومض من دون سبب[14].

كان الأهالي الذين يتعاملون مع مدرسة (هاريتون) الثانوية محقّين في قلقهم؛ فقد جمعت دائرة الخدمات المعلوماتية 30,564 صورة من خلال الكاميرات، إضافة إلى 27,428 لقطة للشاشات[15].

تملّك والدَي بليك غضب شديد، واعتقدا أنّ أمرًا مثل التجسّس على الأشخاص في بيوتهم، لا بدّ أن يكون جريمة، لكن مرّة أخرى فشلت القوانين في مواكبة مواقع التواصل الاجتماعي والخدمات الرقمية. أجرى مكتب التحقيقات الفدرالي تحرياته؛ لمعرفة إذا قامت المنطقة التعليمية بخرق أيّة قوانين تتعلّق بالتنصّت، لكنّه فشل في توجيه أيّة تهم. قال المدعي العام الأمريكي زين ميميغر: «لا تستطيع الحكومة تقديم أحد للمحاكمة، ما لم يتم التأكّد بصورة لا تدع مجالاً للشك، أنّ الشخص الذي سيُحاكم كان لديه نيّة لارتكاب الجريمة. لم نجد في هذه القضية أي دليل، على أنّ الأمر يمثّل ارتكاب جريمة بصورة لا تدع مجالاً للشك»[16].

تفاجأت عضو مجلس الشيوخ آرلين سبكتر، مثلما تفاجأت عائلة روبنز من قبل، أن أمرًا مثل تصوير الأشخاص خلسة في أثناء تواجدهم في بيوتهم يمر مرور الكرام، وكانت حزينة لأنّ الحادثة التي مرّت بها عائلة روبنز: «تطرح مسألة مدى مواكبة القانون للتقنية الحديثة»[17]، اقترحت سبيكتر قانـون المراقبة السرّية عن طريق التصوير لعام 2010م، المعدّل لقانون التنصّت الاتّحادي، الذي

يعـدّ التقاط صور مرئية صامتة لأحـد في أثناء تواجده في بيته جريمة يعاقب عليها القانون[18]. علّق عضـو مجلس الشيوخ روس فينغولد، المشارك أيضًا في تقديم مشروع القرار على الموضوع قائلاً: «قـد يفاجئ الكثير من الأمريكيّين إن علموا أنّه لا يوجد قانون اتّحادي يحميهم ضد تصويرهم في أثناء التواجد في بيوتهم»[19]. رُفِض مشروع القرار في نهاية المطاف.

مـع فشل الإدعاء العام فـي التعامل مع القضية، عرضت عائلة روبنـز القضية على المحاكم المدنيـة. رفع بليـك ووالداه مايكل وهولي روبنـز، قضية ضد منطقة (لوير ميريـون) التعليمية في الحادي عشر من فبراير من عام 2010م، وطالبوا بتعويضات بسبب انتهاك خصوصيتهم، وطالبوا بأمر قضائي لإيقاف المنطقة التعليمية من التجسّس على أي من المعلّمين والطلبة[20]. سعوا لاستخدام القوانين نفسها التـي استخدمت عندما طفح كيل الناس من استخدام (الكوكيز) على حواسيبهم؛ الاعتراض غير القانوني للاتّصالات التي تتم عبر الأجهزة الإلكترونية وفقًا لقانون منع التنصّت[21]، والحصول على اتّصالات إلكترونية مخزّنة يعدّ خرقًا لقانون الاتّصالات المخزّنة[22]. لكن تلك القوانين فشلت في الماضي؛ لأنّ المحاكم عدّت الحصول على الاتصالات الرقمية وتخزينها، أمرًا ليس «غير قانوني»، إذا تمّ التجسّس الإلكتروني بموافقة أحد الأطراف[23].

وفي هذه القضية، كانت الموافقة من المنطقة التعليمية. لذا، من المستبعد أن تكون القوانين الاتّحادية ذات فائدة، إذا فكّرت عائلة روبنز في المضي قُدمًا في المحاكمة؟

بعـد ساعات من رفع القضيـة، بدأ الموظفون بالمدرسة بإتـلاف الأدلة جميعها، حيث قاموا بتنفيذ أوامر المشرف، وأغلقوا برنامج (ثيفت تراك) عن الأجهزة، وحذفوا الصور وباقي البيانات التي جُمعت.

أرغمت الإجراءات القضائية المدرسة، على إخبار أناس آخرين أنّهم تعرّضوا للتجسّس، وطلبت إلـى المدرسـة عرض ما تبقّى من صـور على الطلبة وأولياء أمورهم. علـم جليل حسن بوجود أكثر مـن ألف صورة أُرسلت من حاسوبـه إلى المدرسة، موزّعة بين 469 صورة أُخذت عن طريق كاميرا الحاسـوب، بالإضافة إلـى 543 لقطة للشاشة على مدار شهرين[24]. أظهرتـه الصور في غرفة نومه ومـع أصدقائه وأفراد عائلته. لم تكفّ المراقبة، إلاّ عندما رفع بليك القضية. يقول جليل: «ارتعبت لدى رؤيتي الصور»[25].

قالـت فاطمـة حسن والدة جليل، في حديـث لصحيفة (ذا فيلادلفيا إنكويـرر)، إنّها كانت قد انتقلـت من مدينة فيلادلفيا إلى الضاحية التي تقع فيها تلك المدرسة؛ كي يحصل ابنها على «بيئة

مدرسيــة آمنة». وتضيف فاطمة: «لكن عندما أنظر إلى تلك الصور واللقطات أقول لنفسي: ما هذا المكان الذي أرسلت ابني إليه؟[26]

استعان جليل بمارك هالتزمان، المحامي نفسه الذي استخدمته عائلة روبنز، الذي رفع بدوره قضيــة ثانية قائلاً: «لو أنّ القضية الجماعية التي رفعتها عائلة روبنز لم ترَ النور، لاستمر التجسّس على حاسوب جليل، ولاستمر التقاط الصور واللقطات، كلّما شغّل الجهاز»[27].

كانــت عائلتــا روبنز وحسن غاضبتين من انتهاك حرمة بيتهمــا؛ لأنّ حق الخصوصية جزء لا يتجــزّأ مــن نسيج أي مجتمع حر، وتكفله مبــادئ الدستور الأساسية، وأنّ جــل ما نصّت عليه وثيقة الحقوق الموجودة في الدستور الأمريكي، جاءت لحماية ذلك الحق.

سرّبت المنطقة التعليمية خبرًا للصحافة مفاده أنّ المصاريف القانونية للقضية وصلت إلى 1.2 مليون دولار. نجح النهج الذي اتخذته المنطقة التعليمية، حيث لامت الكثير من العائلات الإجراءات القانونية التي اتّخذتها عائلة روبنز؛ لأنّ من شأنها زيادة الضرائب التي يدفعونها[28]. بدلًا من التعبير عن قلقهم لأنّ أبناءهم يتعرّضون إلى التصوير بصورة سرّية، أيّدت تلك العائلات نسيان الموضوع بمجرد توقّف المدرسة عن استعمال الكاميرات[29].

لكنّ المبدأ الذي كان في خطر – الانتهاك غير المسبوق لخصوصية الأشخاص في بيوتهم – كان كافيًا لاتّحاد الحريات المدنية الأمريكي؛ كي يدخل طرفًا في النزاع. قدّم الاتحاد مذكّرة دعم علــى الرغــم من أنّه لم يكن طرفًا في القضية[30]، حيث كتــب محاموه مقتبسين من قضايا استئناف اتّحادية قائلين: «إنّ حق الشخص بالخصوصية داخل بيته أمر مقدس[31]. إنّ حق المرء باللجوء إلى بيته بعيدًا عن التدخّل الحكومي غير المبرّر، أمر يقع في صميم التعديل الرابع»[32].

لفــت الاتحاد الذي كان يضم ألفًا من الأعضاء تقريبًا في بنسلفانيا، بعضهم ممّن لديه أبناء يرتادون مدارس ضمن منطقة (لوير ميريون) التعليمية، انتباه المحكمة إلى كثير القضايا التي تتعلّق بالأمور التقنية، بما في ذلك منع المحكمة العليا الأمريكية من استخدام أجهزة الاستشعار الحراري مــن دون إذن؛ لمعرفة إذا كان أحــد الأشخاص يزرع الماريجوانا في بيتــه. «إنّ مراقبة البيوت من خلال الفيديو بشكل سرّي، ينضوي على انتهاك أكبر، من ذلك الذي تمّ عبر أجهزة تحت الحمراء الحرارية التي استُخدمت في قضية كيلو (قضية الماريجوانا). إنّ الانتهاكات الخارجة عن المألوف التي تقع علــى الخصوصية الشخصية جراء المراقبة عبر الفيديو، دعت بعض المحاكم في الواقع

لأن تطلب إلى الحكومة سببًا مقنعًا، للقيام بهذا النوع من المراقبة. سمّت إحدى المحاكم على الأقل هذا النوع من المراقبة بالمراقبة «الأورولية» (نسبة إلى جورج أورويل وروايته 1984).

ادّعت إدارة المدرسة أنهّم لم يكونوا يعلمون بقدرة الحاسوب على التجسّس على الطلبة، لكنّ تقنيــة التعقّب عن بُعد كانت معروفة، عندما وافقت الإدارة علــى ابتياع الحواسيب وبرنامج (ثيفت تراك). وكان العاملون في دائرة الخدمات المعلوماتية قد وضعوا ملفًا رقميًّا يحوي صورًا لبليك على حاسوب مساعدة المدير، الأمر الذي دعاها لمواجهته في قضية الحبوب[33].

كان بعض الطلبــة على علم ببرنامج (ثيفــت تراك)، وكانوا قد عبّروا عــن قلقهم من الأمر، حيث قابل عضوان من مجلس الطلبة مدير المدرسة في عام 2009م، للتعبير عن قلقهم من انتهاك الخصوصية جرّاء استخدام البرنامج[34].

ذكرت صحيفة (ذا فيلادلفيا إنكويرر) أنّ: «الطالبين أخبرا المدير بضرورة تحذير مجلس الطلبة بشكل رسمي عن أيّة عمليات مراقبة»[35]. لم يعلن المدير تلك السياسة الجديدة، أو أيّة تغييرات أخرى.

كشف محامي جليل وبليك، مارك هالتزمان عن دليل يؤكّد قيام طالب متدرّب يعمل في دائرة الخدمــات المعلوماتية، بتنبيه إدارة المدرسة عن مــدى خطورة عمليات التتبّع قبل توزيع الأجهزة. كان الطالــب المتدرّب قد بعث رسائــل إلكترونية إلى فيرجينيا دي ميديــو، رئيسة دائرة الخدمات المعلوماتية، قال فيها إنّه من «المروّع» أن يُستخدم برنامج يسمح للمدرسة بالتحكّم في الحواسيب عن بعد، وأنّه يجب تنبيه الطلبة والأهالي حول هذا الأمر. كانت إجابة دي ميديو كالآتي:

أنا متأكدة أنّ العاملين في الدائرة التقنية، لن يراقبوا الطلبة في البيوت. اطمأن وأرح بالك[36].

بعثت دي ميديو الرسائل الإلكترونية إلى فني الشبكات مايكل بيربكس، الذي رد على الطالب قائــلاً: إنّ قلقــك من تطبيق مبدأ «الأخ الأكبر» في محله. لكنّي أؤكّد لك أنّنا لن نقوم بذلك، خاصّة مع حواسيب خارج نطاق شبكتنا[37].

لــم يتحدّث الطالــب عن القلق الذي انتابه علنًــا بسبب تلك التطمينــات، وتذكير بيربكس له بضرورة عدم نشر أمور سرّية تتعلّق بسير الأمر في أثناء فترة التدريب. مع ذلك، كان العاملون في دائرة الخدمات المعلوماتية يعلّقون في ما بينهم على كل ما رأوه عبر الكاميرات بعد عدّة أشهر من تلك التطمينات.

حتّى أنّ الفريق القانوني المخوّل بالدفاع عن المنطقة التعليمية وصف دائرة الخدمات المعلوماتية «بالفوضى» لأنّهم «لا يملكون سوى القليل من السياسات الرسمية، ولا يملكون كتيّبات توضّح الإجراءات الواجب اتّباعها، ولم يُقيّم العاملون فيها بصورة دورية»[38]. كان يوجد عمّال معيّنون، يقومون باستعمال برنامج (ثيفت تراك) باستخفاف، وبدوا مستمتعين بالتلصّص الذي يوفّره البرنامج.

لم يكن الطلبة هم الوحيدون الذين يتمّ التجسس عليهم، بل تعرّض المعلّمون كذلك إلى الأمر. كانت إحدى المعلّمات قد طلبت بالفعل إلى العاملين بدائرة الخدمات المعلوماتية الإذن؛ لإطفاء الكاميرا الموجودة على حاسوبها لكنّهم رفضوا. التُقطت 3,805 صور، و3,451 لقطة للشاشة من على اثني عشر حاسوبًا، وزّعت على المعلّمين[39]. جُمعت بعض منها في قضايا تتعلّق بسرقة الأجهزة، لكن فُعّل النظام على نصف تلك الأجهزة من دون سبب.

وبعد ثلاثة أشهر من القضية التي رفعها بليك، وافقت المنطقة التعليمية على قرار المحكمة القاضي بمنع تفعيل الكاميرات الموجودة على حواسيب الطلبة عن بُعد نهائيًّا. ووعدت بإتلاف الصور جميعها التي تم التقاطها حالما يراها الطلبة والأهالي[40]. مرت خمسة أشهر أخرى، وفي أكتوبر من عام 2010م، قرّرت المنطقة التعليمية تجنّب التعرّض للمحاكمة، ووافقت على تسوية مالية للقضيتين بقيمة 610,000 دولار. ذهب معظم المبلغ أتعابًا للمحامي. استمرت القدرة على المراقبة – المقرونة بمواقع التواصل الاجتماعي- باستخدام الفيديو بالازدياد حول العالم على الرغم من ذلك[41].

وقعت حادثة في ذات الخريف في جامعة (روتغيرز)، حين طلب تايلر كليمنتي، الطالب في السنة الأولى، من زميله بالغرفة دارون رافي، منحه بعض الخلوة في الغرفة ذات مساء. شغّل دارون الكاميرا الخاصة بحاسوبه، ثم غادر الغرفة واتّجه إلى غرفة صديقته مولي وي. تجسّس على تايلر وصديقه عبر برنامج (سكايب) الموجود على حاسوب مولي[42].

شعر دارون أنه اكتشف مادة دسمة للنميمة، فنشر تغريدة لمتتبّعيه المئة والخمسين على موقع (تويتر) قال فيها: «دخلت إلى غرفة مولي وشغّلت كاميرا الحاسوب. رأيته «يقابل» رجلاً، يا إلهي»[43].

في الحادي والعشرين من سبتمبر من عام 2010م، أي بعد ذلك بليلتين، نشر دارون التغريدة الآتية: «أتحدّى أيًّا منكم أن يعمل حوارًا مرئيًّا معي عبر برنامج (آي شات) بين الساعة التاسعة والنصف ومنتصف الليل. نعم سيحدث الأمر مرة أخرى»[44]. كان دارون ومولي يراقبون من غرفتها، بينما كان تايلر وصديقه مع بعضهما بعضًا.

عندمـا علم تايلر البالغ من العمـر 18 عامًا بالأمر شعر بالتحطّم. لجأ عازف الكمان الأشقر الهادئ (تايلر) إلى مواقع التواصل الاجتماعي للحصول على النصح. هل يواجه زميله في السكن؟ هل يخبر الإدارة؟ كان كلا هذين الخيارين سيفضيان إلى مزيد من النقاش حول ميوله.

في الوقت ذاته، كان أصدقاء دارون على (الفيس بوك) يعبّرون عن تعاطفهم معه؛ لأنّه مجبر على العيش مع هذا الشخص في الغرفة نفسها. فوجئ تايلر من مقدار الدعم الذي تلقاه دارون على (الفيس بوك)، وعبّر عن مدى رعبه في أحد المنتديات، حيث قال: «علّق الناس على صفحته (دارون) بعبارات مثل: «كيف طاوعتك نفسك العودة إلى الغرفة؟ هل أنت بخير؟». ومجرد أنّ الأشخاص الذين كان معهـم شاهدونـي مع رجل فضيحة بحد ذاتها، أقصد، بربكـم... لقد كان يتجسّس علي... هل هذا أمر عادي بالنسبة إليهم؟»[45]

فـي الثانـي والعشرين من سبتمبر من عام 2010م، قاد تايلـر كليمنتي سيارته مغادرًا الحرم الجامعي، ووصل بعد ساعة إلى جسر جورج واشنطن، ونشر تحديث حالة على صفحته على (الفيس بوك) وهو في السيارة جانب الجسر قال فيها: «سأقفز عن جسر جورج واشنطن، أنا آسف»[46]. قفز بعدها بدقائق عن الجسر[47] ليلاقي حتفه[48].

فكّـرت الشرطة مليًّا بالإجـراءات الواجب اتّخاذها. هل ارتكب دارون ومولي جريمة؟ هل يُعدّ ذلـك تنمّـرًا إلكترونيًّا؟ أم جريمـة بدافع الكراهية؟ حتى لو تم تطبيق قانـون المراقبة السرّية عن طريق التصوير الذي اقترحته عضو مجلس سبيكتر، فهذا لم يكن ليحمي تايلر؛ لأنّ التصوير جرى علـى يدي شريكه في الغرفة الـذي يملك حقًّا شرعيًّا لاستخدام تلـك المساحة، الأمر الذي يخوله تصوير ما يجري هناك.

في سبتمبر من عام 2010م، وجّه الإدعاء العام بصفتها خطوة أولى، تهمة انتهاك الخصوصية لمولي وي ودارون رافي. تم إدخال مولي ببرنامج تدخّل قبل المحاكمة، مخصّص لمن يرتكبون جرمًا لأوّل مرّة، وكان عليها إكمال ثلاث مئة ساعة من الخدمة المجتمعية، والخضوع لتدريب يتعلّق بالتنمّر الإلكتروني وأساليب الحياة البديلة، والعمل بدوام كامل (أو جزئي إن كان على مقاعد الدراسة)[49].

توفـي تايلر في الخريف، لكن تم البدء بالإجـراءات القانونية فعليًّا في نهاية العام الدراسي. وافقـت مولي على الشهادة في المحكمـة ضد دارون. لذا، وجّه المدّعي العام شكوى ضد دارون في إبريـل من عام 2011م، متّهمًا إياه بجريمة انتهـاك الخصوصية، والتخويف بسبب الميول، والعبث

بالأدلة (لأنّه حذف التغريدات التي دعا من خلالها الآخرين إلى مشاهدة ما كان يجري). دفع دارون ببراءته من التهم المنسوبة إليه، وأفرِج عنه بكفالة مقدارها 25,000 دولار[51].

يقوم أشخاص بعمر تايلر من أنحاء العالم كافّة كل يوم، بنشر تعليقات تثني عليه على صفحة أُنشئت تكريمًا له على (الفيس بوك). شارك أكثر من 138,000 شخص في إحياء ذكراه. وعلى الرغم من أنّهم لم يعرفوه شخصيًّا، إلا أنّهم أثنوا على مهاراته، والطريقة التي ألهمهم من خلالها، وكيف أنّهم يقاومون المتنمّرين الآن، ويخبرونه أنّهم يتمنّون أنه ما زال يعزف الكمان أين ما وجد.

في الوقت الذي قد يقول فيه خبراء التقنية، مثل سكوت ماكنيلي الذي يعمل في شركة سن (مايكروسيستمز): «ليس لديك أيّة خصوصية على كل حال، فعليك التعايش مع الأمر»[52]، فلن يرضى أحد من الذين استهجنوا ما حصل لبليك روبنز وتايلر كليمنتي بالتخلّي عن الخصوصية بالتأكيد. كان يحقّ لكل من بليك وتايلر توقّع أن تبقى أنشطتهما الخاصة طي الكتمان.

لكن ما مدى التأثير الذي تملكه مواقع التواصل الاجتماعي في مفهوم الخصوصية؟ يُعدّ الحفاظ على خصوصية الأشخاص داخل منازلهم أمرًا رئيسًا في الدستور الأمريكي، حيث ينصّ التعديل الرابع على: «حق الأشخاص بالتمتع بالأمان سواء على أنفسهم، أو في منازلهم، أو أوراقهم، أو ممتلكاتهم، ضد أي تفتيش غير مبرر أو مصادرة، حق لا يجب انتهاكه».

لا تتمتع البيوت ومنازل الطلبة بالحماية فحسب؛ فقد قضت المحكمة العليا أنّ التعديل الرابع «يحمي الأشخاص لا الأماكن»، الأمر الذي أُشير إليه في القضية، التي نصّتت فيها الشرطة على الهاتف العمومي التي استخدمه تشارلز كاتز للقيام برهانات غير قانونية. كانت المحاكم على استعداد لحماية أيّة أنشطة يقوم بها شخص، لديه توقّع مبرّر بأنّ ما يفعله سيبقى طي الكتمان.

هل تعدّ مواقع التواصل الاجتماعي خاصّة أم عامّة؟ إذا قامت امرأة بدعوة عشرين صديقًا إلى بيتها، فلا يحق للشرطة الدخول هناك من دون مذكّرة مبنيّة على شك منطقي. وإن لم تدعُ رئيسها في العمل، فلا يحق لهذا الأخير التنصّت إلكترونيًّا على مجريات الحديث، الذي يتم في البيت. لكن ماذا لو كان لامرأة عشرون صديقًا على (الفيس بوك)؟ هل يُعدّ ذلك تجمّعًا خاصًّا أم عامًّا، حيث يحق لأي طرف ثالث – سواء الشرطة أم الرئيس في العمل، استخدام ما تقوله المرأة ضدها؟

ما الواجب عمله حيال التقنيات التي تحدّد أو تسجّل مكان تواجدنا: الكاميرات الموجودة على هواتفنا وحواسيبنا، والتطبيقات الذكية التي تحلّل الأصوات المحيطة لتحديد مكاننا، وأنظمة

التشفير التي تحلّل الصور الرقمية الموجودة على هواتفنا وحواسيبنا، التي تحدّد المكان الذي التقطت فيه الصورة؟

يكشف بعض الناس على مواقع التواصل الاجتماعي معلومات تتعلّق بالأمكنة، مثل عناوين بيوتهم، غير مدركين للعواقب المحتملة التي تشتمل على أمر مثل ذلك. كُشفت هوية الجاسوس البريطاني السير جون سويرز في عام 2009م، عندما نشرت زوجته شيلي صورًا على (الفيس بوك)، تظهره مرتديًا سروال السباحة، حيث كشفت عن هوية أقربائه وعنوان سكنهما[53]. كانت المعلومات المتعلّقة بسويرز محميّة بصورة كبيرة من قِبَل الحكومة، على أساس أنهّ مرشح لتولي رئاسة وكالة (إم 16). لكن حركة اعتيادية على (الفيس بوك) وضعته وعائلته في خطر، ودعت بعض السياسيين البريطانيين إلى مطالبته بتقديم الاستقالة. سمح رئيس الوزراء غوردون براون بالمضي قُدمًا بإجراءات التعيين في نهاية المطاف[54].

سرقت عصابة سطو 50 بيتًا في ولاية نيوهامبشر، بعد أن وضع أصحابها تحديث حالات على (الفيس بوك) تفيد بغيابهم عن المنزل[55]. يتمكّن اللصوص من تفقّد مدى خلو المنازل من خلال مراقبة (الفيس بوك) ومواقع التواصل الأخرى. حتّى أنّه يوجد برنامج على الحاسوب يفتّش عن كلمة «إجازة» على مواقع التواصل، يستخدمه اللصوص لاستهداف البيوت في أثناء وجود أصحابها خارج المدينة.

لا يدرك الناس في حالات أخرى ما قد يكشفونه من خلال ما ينشرونه على مواقع التواصل. على سبيل المثال، تتضمّن الصور الملتقطة عن طريق (الآي فون) سلسلة من البيانات الرقمية تسمّى (جيوتاغ). عندما تنشر صورة لكلبك وهو يقوم بالحيل، وخاتم خطبتك الجديد، أو السيارة التي تنوي بيعها، يحدّد (جيوتاغ) المكان الذي أُخذت فيه الصورة. تحلّل برمجيات مجانية، المعلومات وتعطي خريطة عبر موقع (جوجل) للخرائط للموقع بالضبط، الأمر الذي دعا الخبراء الأمنيين للتحذير من مشكلة جديدة هي «التحديد الإلكتروني»، الذي يمكن من خلاله التخطيط لأيّ شيء، بدءًا من السرقة ووصولاً إلى خطف طفل، بناءً على بيانات تقوم بكشفها من دون أن تدرك[56].

يقوم جامعو المعلومات الذين يبيعون المعلومات الشخصية، بالكشف عن المواقع أيضًا. يزوّد موقع (سبوكيو) المستخدمين بعناوين البيوت وأرقام الهواتف بالمجان، ويستوفي مبلغًا زهيدًا لقاء معلومات إضافية، مثل الاطّلاع على صور ومقاطع فيديو، نشرها شخص معيّن عبر موقع آخر على الإنترنت. ففي عام 2011م، بدأ (الفيس بوك) بإطلاع أطراف أخرى؛ مواقع إلكترونية أخرى ومطوّرين،

على عناوين مستخدميه وأرقام هواتفهم، الأمر الذي عدّ تحدّيًا سافرًا لتوقّعات المستخدمين، الذين اعتقدوا أن تلك المعلومات ستكون متوافرة لأصدقائهم فقط[57]. عبّر عضوان في مجلس الشيوخ، هما: إدوارد ماركي وجو بارتون في رسالة بعثا بها إلى القائمين على (الفيس بوك) عن قلقهما من تلك الخطوة[58]. أوقف (الفيس بوك) تلك العملية، لكنّ مارن ليفاين، نائبة المدير العام لموقع (الفيس بوك) لشؤون السياسة العامّة العالمية، قالت إنّ (الفيس بوك) سيعيد تفعيل العملية في المستقبل، حالما يُحسّن مدى تحكّم المستخدم بها[59].

يقوم المتحرّشون الإلكترونيّون بكشف موقعك؛ من أجل تحقيق أهدافهم الشريرة المتمثلة في إيذائك فقط. كان ذلك ما فعلته إليزابيث ثراشر، عندما نشرت موقع المكان الذي تعمل فيه ابنة الصديقة الحميمة لزوجها السابق البالغة من العمر 17 عامًا، على قسم العلاقات العابرة بموقع (كريجليست)[60]. بدأ الرجال بمطاردة تلك الفتاة؛ لأنّ ما نُشر أعطى انطباعًا بأنّها مهتمّة بإقامة علاقات عابرة. وعندما حاول الادّعاء العام النيل من إليزابيث، دافعت عن فعلتها بنجاح، حينما ادّعت أنّ المعلومات التي تخصّ المواقع، كمكان عمل الفتاة، كان متوافرًا على صفحة الفتاة على موقع (مايسبيس).

سيوفّر حق خصوصية المكان الذي سينص عليه دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح، حماية ضد الكشف عن المعلومات، سواء أكان الأمر متعمّدًا أم غير متعمد، وسيدعم تاريخ أمريكا الطويل في الحفاظ على الخصوصية. وسيتوافق مع حماية خصوصية المكان، مثلما نص عليه التعديل الرابع من الدستور الأمريكي، الذي يضمن حماية الأفراد «بشخصهم وبيوتهم وأوراقهم وممتلكاتهم».

يجب عدّ مواقع التواصل بصفتها أماكن خاصة، وعلى هذا الأساس لا يحق لطرف ثالث، حسب دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح ، الزعم أنّ موقعك كان أمرًا عامًّا مسبقًا إذا ظهر على أحد مواقع التواصل.

حينها يصبح بالإمكان مقاضاة إليزابيث ثراشر و(الفيس بوك) و(سبوكيو)، إن استخدموا معلومات تخص موقع شخص ما، من دون إذن الشخص نفسه. وستُفرض عقوبات إضافية إذا انتُهكت المساحة الشخصية لأحد، من خلال الكاميرات، أو أي جهاز آخر يبث صورًا من خلال الكاميرات عبر الإنترنت.

يجب أن يتضمّن دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح أيضًا، ضمانًا للحقوق يشمل الإبلاغ والموافقة، الأمر الذي يجبر الشركات المصنعة للتطبيقات أو الأجهزة، على تنبيهك بأنّ استخدام

التطبيــق أو الجهــاز، سيكشف موقعك. ويجب أن تُمنح الفرصة لوقــف عمل تلك الخاصية بسهولة. يتطلّب إيقاف (جيوتاغ) في الوقت الحالي، البحث خلال الكثير من القوائم، وقد يتمخّض عن العملية إيقاف خاصّية تحديد المواقع العالمي (جي بي إس) مثل خرائط (جوجل)، وهي خاصّية قد يرغب المستخدم في مواصلة استعمالها.

يرغب معظمنا في عدم دعوة الغرباء إلى بيوتنا، أو الموافقة على بث لحظاتنا الحميمية، أو كشف موقع مقتنياتنا الثمينة. لكنّ مواقع التواصل إلى جانب الأجهزة الرقمية، تقوم بذلك بالضبط. حيث يمكننــا ضمان حماية رغبتنا في الحصول على الأمان والخصوصية، والتحكّم بلحظاتنا الحميمية، من خلال إضافة حق خصوصية المكان لدستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح.